

ي، فالموظفين العموميين في القانون الإداري تحتل نظرية المرفق العام مكانة بارزة. مردها ومر الإداري والأموال العامة لذا فإن مناط تطبيق القاني على نزون الإدارة والأفرع معين ينشأ بين الإداراد، النزاع متعلق بتنظيم أوسير احد المراري هو الذيفق العامة وعلى هذا الأساس فإن القضاء الإداري بالقضاء الإداري المرفق العام)،